

قراءات

رفع الأجور وإرساء الديمقراطية في العمل

الأجور المسطحة عمال بلا صوت في الماكع عملهم، التقلص والهشاشة كأنما عناصر تقوّض الثقة في أوروبا وتحطم الشعبويين الهالواجه

ستيف كولتر

يشهد الاقتصاد الأوروبي منذ ست سنوات توسعاً وتزايد عدد الناس الذين يفترون على وظائف. وبالفعل بدأت الأزمة تخفي شيئاً فشيئاً من ذاكرة الأوروبيين وبدأ الأوروبيون أنهم أكثر معاناةً ولماذا انخفضت الثقة في الاتحاد الأوروبي عنّا كانت عليه عام 2008، في جميع دوله، باستثناء ثلاث شملها مسح ل Eurobarometer (الرسم رقم 1)؟ تعتبر أوروبا من نواح عدّة هدفاً سهلاً للساخطين. فقد ازدادت الضائقة الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية بسبب إجراءات التقشف القاسية التي اتخذت بعد الأزمة بناءً على اعتقاد خاطئ بأن الفائض في الميزانية يولد النمو. وعلى الرغم من أن العقلية بدأت تتغير أخيراً، إلا أن الأوروبيين لا يزالون يشعرون بتأثيرات تخفيض قيمة العملات وسوء إدارة الاقتصاد. هل خيبة الأمل مبررة؟ وإن كانت كذلك، ما الذي يمكن فعله لإصلاح حالة عدم الثقة في الاتحاد الأوروبي؟

العمال لا يحصلون على حضمهم

في التقرير الأخير لمعهد الاتحاد التجاري الأوروبي حول حالة «أوروبا الاجتماعية» بعنوان «وضع معايير أوروبا العاملة 2019»، يحدد الباحثون مصادر رئيسية لعدم الرضا ويقترحون بعض الحلول. ويتبين أنه من المخالف الرئيسية عدم حصول الأوروبيين على زيادة في الأجور منذ زمن طويل. فمتوسط النمو في الأجور الحقيقية بين 2009 و2019 كان الأدنى بأكثر من نقطة مئوية عن فترة ما قبل الأزمة. وقد تَصَرَّفَ المفوضية الأوروبية على في النادي الأوروبي إلى تعزيز التقارب في الأجور، ولكن على العكس، فإن التباين في الأجور بين الدول الأعضاء صارح في عِشرة بلدان أوروبية. لا تزال الأجور الحقيقية عند مستوى عام 2009 أو حتى دونه. وتشمل هذه المجموعة المملكة المتحدة وبلجيكا ودول جنوب وشرق أوروبا الأكثر تضرراً من الأزمة ومن المحاولات الخرفاء لإدارتها.

قد يقبل العمال أن تنخفض أجورهم في الأوقات العصيبة، ولكن ما يرزعجهم هو فصل أجورهم عن الإنتاجية عبر السنوات الأخيرة حين كان يفترض أن الأمور أخذت في التحسن. فالنمو الاقتصادي في العقد الأخير لا يحصلون على حصة فيه، حتى أن حصة الأجور في العديد من الدول تواصل التراجع (الرسم رقم 2). ولا شك أن الأسباب الأساسية وراء هذا الاتجاه هو تحرير أسواق رأس المال وإلغاء الضوابط التنظيمية على الأسواق وإلغاء مركزية التفاوض الجماعي. تساهم كل هذه العوامل في تغيير

ميزان القوة لصالح رأس المال، وفي ما نراه اليوم في أجزاء عديدة من أوروبا أي النمو المنفصل عن الأجور. وقد تصرّف المفوضية الأوروبية على أن إلغاء التفاوض بشكل جماعي لم يساهم في ركود الأجور - حتى لو كانت تطالب، من دون جدوى، بنمو أقوى في الأجور - إلا أن أبحاثاً أخرى تشير إلى عكس ذلك.

التفاوض الجماعي

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز التفاوض الجماعي الذي يشهد تراجعاً في معظم البلدان الأوروبية. يمكن للمفوضية أن تبدأ بإصدار توصيات خاصة بكل بلد تتضمن تعزيز التفاوض مع أكثر من صاحب عمل، وذلك على سبيل المثال عبر تسهيل توسيع رقعة الاتفاقيات الجماعية. ولكن على الرغم من أن التوصيات الخاصة بكل بلد والصادرة في فترة 2018/2019 أتاحت للمفوضية الفرصة لدعم «الأجور العادلة» و«الحّد الأدنى المناسب للأجور» والتفاوض الأساسية وراء هذا الاتجاه هو الجماعي الذي فرضه «الدعم الأوروبي لحقوق الاجتماعيه»، إلا أنها لم تفعل ذلك. بطبيعة الحال، ستكون النقابات نفسها شريكة تفاوض أقوى

لأصحاب العمل إذا كان بإمكانها قلب واقع الانخفاض في عضويتها. ولكنها ستكون أفضل حالاً مع المزيد من المساعدة. ففرص الحوار الاجتماعي، التي تشكل جزءاً من قوة التفاوض، يمكن أن تتعزّن من خلال تنفيذ الاتفاقيات الإطارية الأوروبية بين الشركاء الاجتماعيين بناءً على قانون الاتحاد الأوروبي، لإعطائها المزيد من النفوذ.

وبالإضافة إلى رفع الأجور المطلوب منذ زمن بعيد، فإن تعزيز الديمقراطية في العمل قد يعيد إرساء ثقة الناس في المستقبل. ومن غير المرجح أن يعترض أصحاب العمل الذين يتمتعون بالمسؤولية لأن الديمقراطية في مكان العمل تعزّن أيضاً استدامة الشركة. فالعمال الذين يملكون صوتاً في العمل هم عمال يشعرون بأن لديهم مصلحة في نجاح الشركة، وبالتالي هم أكثر سعادة وإنتاجية. تُعتبر التغييرات في طبيعة العمل نفسه مصدراً إضافياً لانعدام الأمن. ويشير تقرير «وضع المعايير» إلى أنه في الوقت الذي تتزايد فيه جودة رأس المال البشري، تنخفض جودة الوظائف المعروضة. وتتناسب أشكال العمل التي لا تلائم المعايير، بعض العمال الذين يبحثون عن

ترجمة المبدأ الساحلي Social Europe

مؤشر

انخفاض ودائع القطاع المصرفي منذ بداية 2019!

علي ماشم

في ختام السنة الماضية، احتفلت التقارير المصرفية المختلفة، ككل عام، بنسبة نمو القطاع المصرفي ونجاحه بزيادة موجوداته بنسبة 13.48%. بالفعل لم تكن موجودات القطاع عام 2017 تبلغ أكثر من 219,86 مليار دولار وفق ميزانيات المصارف المجتمعة. مقارنة مع 249,48 مليار دولار عام 2018. وكان من المفترض أن تكون هذه الأرقام دلالة إضافية على صلالة القطاع بمعزل عن انعكاسات التدهور الذي يصيب مختلف المؤشرات الاقتصادية. لكن المتابعين لشؤون القطاع وتفاصيل أرقامه كانوا يدركون أن هذه الأرقام لا تخفي سوى ارتفاع محاسبي لا أكثر. بين عامي 2017 و2018، لم ينمو مجموع ودايع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بأكثر من 4,78 مليارات دولار، أي بنسبة لا تتخطى 2.8%. كان من الواضح أن هذه الأرقام تعكس حركة سحبيات معتبرة للودائع، خصوصاً أن نموها كان أقل من معدلات الفائدة على ودائع معتدلة خلال الفترة نفسها، علماً بأن متوسط فوائد الودائع بالليرة اللبنانية بلغ 8.3% نهاية 2018، بينما بلغ هذا المتوسط 15.15% على الودائع بالدولار. وفي كل الحالات، وكما أصبح واضحاً اليوم، بينما كان النمو الفعلي لودائع المصارف يحقق هذه النتائج المتواضعة، كانت نسبة نمو مجمل موجودات القطاع تسجل ارتفاعاً جيّداً بفضل هندسات مصرف لبنان، التي قام جزء منها على احتفاظ مصرف لبنان بودائع مقابل المصارف تسليفات بنحو مواز، ما أدى إلى نفع ميزانيات المصارف.

تتمثّل التطورات الجديدة التي سجّلت في بداية 2019 بانتقال المصارف من تسجيل معدلات نمو متواضعة تعكس سحبيات، إلى تسجيل معدلات انخفاض معتبرة في مجموع ودايعها الذي يظهر في الميزانيات. من بداية 2019 حتى شهر شباط/فبراير الماضي، انخفض مجموع ودايع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم من 173,18 مليار دولار لغاية 170,73 مليار دولار، أي بتراجع بقيمة 2,45 مليار دولار خلال شهرين فقط، وهو ما يشكّل نحو

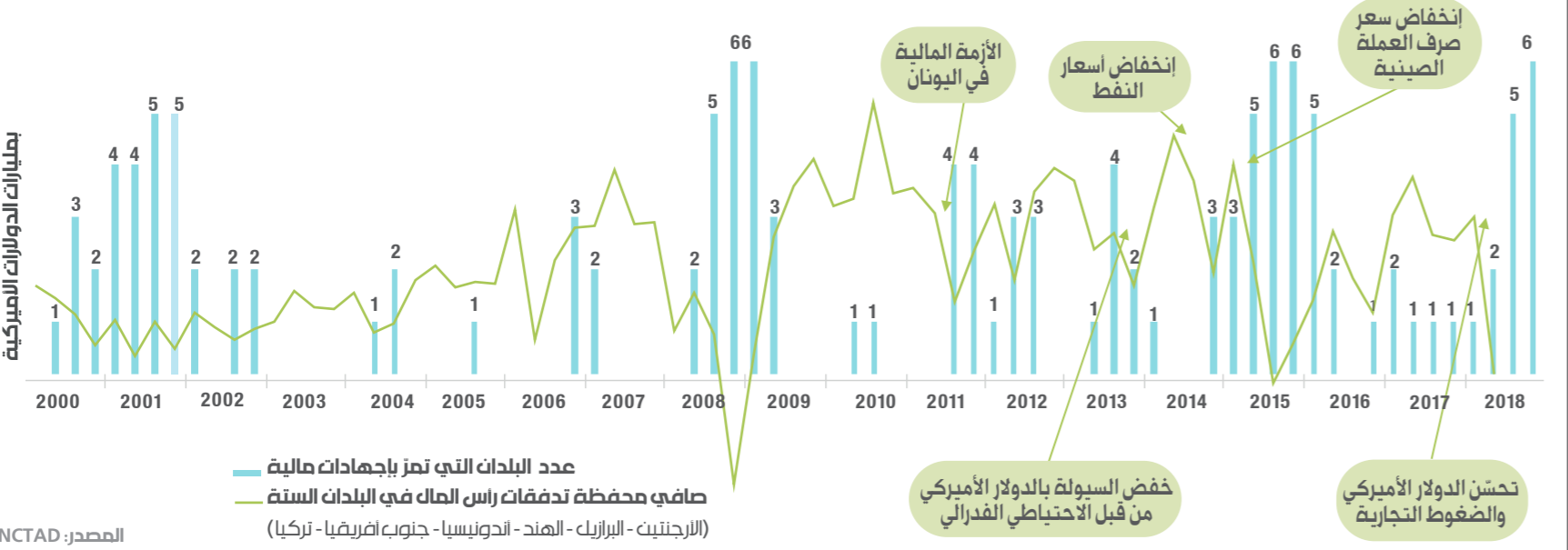
تتميّز مرحلة ما بعد أزمة 2008 المالية العالمية بتكرار حلقات الإجهاد المالي في الاقتصادات الناشئة، فبعد أن كان احتمال إصابة ستة بلدان معاً بآزمات مالية في الوقت نفسه يلاسن الصفر بين عامي 2000 و2007، ارتفع هذا الاحتمال إلى 6% بين عامي 2009 و2018، مع العلم أن هناك احتمالاً بنسبة 65% بحدوث آزمات مالية في بلدين معاً على الأقل. هذه الإحصاءات يستعرضها تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بعنوان «حلقات أكبر من الإجهاد المالي في البلدان الناشئة». وفقاً للتقرير، ازداد حجم المصارف الكبرى أكثر بعد الأزمة المالية العالمية وخصوصاً في البلدان المتطورة نتيجة استفادتها من الأموال العائثة التي صُحّت لإنقاذ القطاع المالي، واستمرّ النظام المصرفي يتوسّع ويبلغ حجم أعماله عام 2018 نحو 160 تريليون دولار أي ضعفي حجم الاقتصاد العالمي. ونتيجة ذلك، أصبحت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأكثر عرضة لخطر النظام المالي غير المستقر. وهناك ستة اقتصادات ناشئة تعاني من إجهادات مالية

(الأرجنتين والبرازيل والهند وأندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا)، وتشكّل معاً نحو 9,3% من مجمل الناتج العالمي، وهو ما يزيد من مخاوف انتقال عدوى الأزمات إلى اقتصادات أخرى والتسبّب بأزمة عالمية جديدة.

يعود السبب الرئيسي في هذه الإجهادات المالية إلى انخفاض صافي تدفّق رأس المال العالمي، فقد شهدت هذه البلدان السنة، خمس حالات من انخفاض تدفّق رأس المال منذ تعافيهما من الأزمة المالية العالمية. (1) سجّلت الحالة الأولى في النصف الأول من عام 2011، تأثراً بأزمة

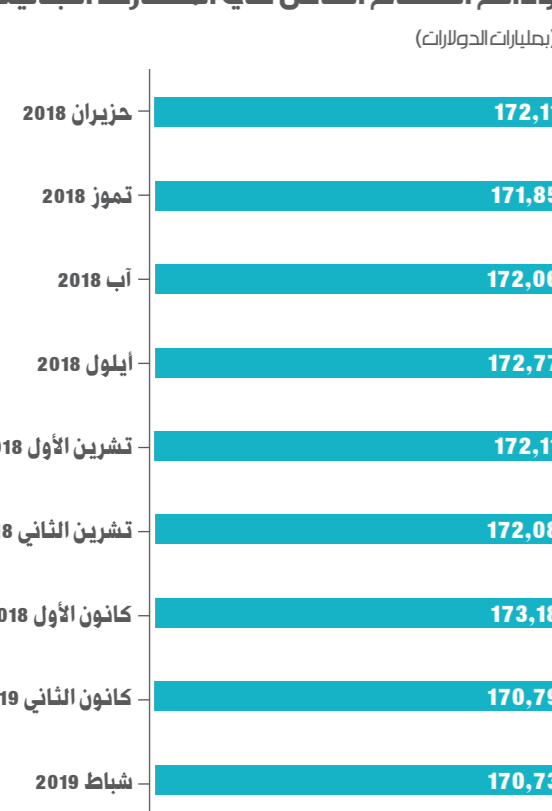
الميدوية في اليونان، وأصاب كلًّا من الأرجنتين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، واستمرّت نحو سنة ونتج عنها انخفاض ثانٍ في صافي تدفّق رأس المال عام 2012. (2) سجّلت الحالة الثانية عام 2013 بعدما عمد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تقلييل كثية السيولة التي كان يغذي بها الاقتصاد. وهي أصابت كلًّا من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وكانت آثارها أكثر شدة في أندونيسيا.

تطور صافي تدفقات رأس المال وتواتر الإجهادات المالية (2000 - 2018)



المصدر: UNCTAD
عدد البلدان التي تعرّج بإجهادات مالية
صافي محفظة تدفقات رأس المال في البلدان الستة
(الأرجنتين، البرازيل، الهند، أندونيسيا، جنوب أفريقيا، تركيا)
تحضّن الدولار الأمريكي والوظائف التجارية
خفض السيولة بالدولار الأمريكي من قبل الاحتياطي الفدرالي

ودائع القطاع الخاص في المصارف اللبنانية



المصدر: مصرف لبنان